الجمهورية التونسية

محكمة المحاسبات

الغرفة الجهوية بجندوبة

التقرير النهائي المتعلق بالرقابة المالية على بلدية عين دراهم

في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

(تصرّف 2017)

بلدية عين دراهم

أحدثت بلدية عين دراهم في ما يلي (البلدية) بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 28 جوان 1892 وتبلغ مساحتها حوالي 319,7 كم^2. كما يبلغ عدد سكانها حوالي 23,227 ألف نسمة وذلك حسب بيانات وزارة الشؤون المحلية حول التنظيم البلدي بتاريخ ماي2017. وبلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 1.415.828,340 دينار في حين بلغت نفقات العنوان الأول 1.313.326,770 دينار. أمّا موارد العنوان الثاني فقد بلغت 568.627,751 دينار مقابل 243.244,721 دينار تمثل نفقات نفس العنوان.

وقد تولت دائرة المحاسبات في نطاق الصلاحيات المخوّلة لها بالقانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرخ في 8 مارس 1968 والمتعلق بتنظيمها وفي إطار اتفاقية القرض المبرمة بين الدولة التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تهدف إلى تمويل "برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية" إنجاز رقابة مالية على حسابات بلدية عين دراهم بالنسبة إلى سنة 2017 قصد التحقق من إحكام إعداد الحساب المالية وصحّة البيانات المسجّلة به ومصداقيّته ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعيّة تأدية نفقاتها وكذلك قصد متابعة تنفيذ البلدية لتوصيات الدائرة الواردة في تقريرها المتعلق بالرقابة المالية على البلدية بعنوان سنة 2015.

وتم تقديم الحساب المالي لسنة 2017 والوثائق المدعمة له إلى كتابة الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بجندوبة بتاريخ 19 جويلية 2018 أي قبل 31 جويلية 2017 وهو التاريخ الأقصى لتقديم الحسابات إلى الدائرة حسب الفصل 11 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرخ في 29 ماي 1971 المتعلق بسير دائرة المحاسبات. وتوفرت بالحساب المالي المذكور شروط التهيئة المتمثلة في صحة تسمية المركز المحاسبي والرمز الإعلامي وسنة التصرف علاوة عن تقديم وثيقة حساب أصلية وتضمن ختم وإمضاء المحاسب وآمر الصرف وتأشيرة سلطة الإشراف وعدم انقطاع فترات تصرف المحسابين المتعاقبين على المركز المحاسبي وعدم وجود تشطيبات ومخرجات غير مصادق عليها وتوفر جميع الوثائق المؤيدة للحساب ممضاة من طرف الأعوان المؤهلين لذلك مع وجود التأشيرات الضرورية، غير أنه لم يتوفر شرط وجود تأشيرة الجهة المكلفة بتهيئة الحساب.

وقد شملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي المذكور ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة فضلا عن استغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية والأعمال الرقابية الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاصّ بها.

وأسفرت المهمّة الرقابية من الوقوف على تنفيذ البلدية لبعض توصيات الدائرة في تقريرها المتعلق بسنة 2015 حيث تولت سنة 2017 إصدار قرار بلدي يتعلق بمراجعة الثمن المرجعي للمتر المربع المبني وتحيين جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية وكذلك تحيين معينات كراء المحلات التجارية والسكنية وتجاوز الإخلالات المرتبطة باستلزام الأسواق وكذلك الإخلالات المتمثلة في عدم تفعيل المنافسة وعدم احترام مبدأ التأشيرة المسبقة والتحميل الخاطئ للنفقات وعدم مسك دفتر للأملاك المنقولة.

وباستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاصات خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود اخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمسّ بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للسنة المعنية. كما أنّها أفضت إلى الوقوف على ملاحظات تتعلق بالموارد والنفقات. علما أنّ البلدية والقابض توليا الردّ على الملاحظات الأولية التي تم توجيهها إليهما في الغرض.

الجزء الأول : الرقابة على الموارد

1- تحليل الموارد

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 1.415.828,340 دينار وهي موزعة بحساب 391.685,816 دينار بعنوان المداخيل الجبائية الاعتيادية و1.024.142,524 دينار بعنوان المداخيل الجبائية غير الاعتيادية.

وبخصوص المداخيل الجبائية الاعتيادية فهي تتأتّى أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة ومن مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه ومن مداخيل الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات وذلك على التوالي بنسب في حدود 58,87 % و16,01 % و25,12 %. ويبرز ذلك من الجدول الموالي:

أصناف المداخيل	المبلغ (بالدينار)	النسبة %
المعاليم على العقارات والأنشطة	230.598,608	58,87
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	62.697,808	16,01
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	98.389,400	25,12
المداخيل الجبائية الاعتيادية	**391.685,816**	**100**

وتمثل "المعاليم على العقارات والأنشطة" أهم عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2017. ويبرز الجدول الموالي مختلف مكونات هذه المعاليم ونسبها.

أصناف المداخيل	المبلغ (بالدينار)	النسبة %
المعلوم على العقارات المبنية	44.110,910	19,13
المعلوم على الأراضي غير المبنية	1.647,202	0,71
المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية	148.170,356	64,25
المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	31.606,600	13,71
المعلوم على النزل	2.045,090	0,89
معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات	3.018,450	1,31
المجموع	**230.598,608**	**100**

ويعتبر المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أهم مورد بالنسبة لصنف المعاليم على العقارات والأنشطة حيث تم تحصيل 148.170,356 دينار أي ما يمثل 64,25 % من مجموع معاليم الصنف المذكور سابقا. ويستأثر المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية والمبالغ المتأتية من

صندوق التعاون بين البلديات والمعلوم على النزل ومعلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات بنسب على التوالي 19,13 % و0,71 % و13,71 % و0,89 % و1,31 % من مجموع المعاليم على العقارات والأنشطة.

وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 73.815,090 دينار توزّعت بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 70.273,550 دينار والمعاليم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 3.541,540 دينار.

وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 366.996,743 دينار في موفّى سنة 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات في سنة 2017 إلى ما قيمته 440.811,833 دينار استخلص منها 45.758,112 دينار، وهو ما يعني تحقيق نسبة استخلاص في حدود 10,36 % وذلك مقابل 9 % سنة 2015 و10,41 % سنة 2016.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 1.024.142,524 دينار. وهي تتوزّع بين "مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية" التي بلغت 48.275,639 دينار و"المداخيل المالية الاعتيادية" التي بلغت 975.866,885 دينار. وتتأتى المداخيل المالية الاعتيادية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية الذي كان في حدود 510.327 دينار ومنح مساهمات من الدولة مخصصة للتسيير بمبلغ في حدود 424.213,514 دينار.

وتم ضبط المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية خلال سنة 2017 في حدود 179.109,863 دينار استخلص منها 48.275,639 دينار وهو ما يعني تحقيق نسبة استخلاص بحوالي 26,95 % وذلك مقابل 21,03 % سنة 2015 و18,8 % سنة 2016.

وبلغ مؤشر الاستقلال المالي[1] للبلدية 33,99 % خلال سنة 2017 وهو دون الحد الأدنى لمؤشر الاستقلالية المالية الذي تم ضبطه من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في حدود 70 %.

كما بلغ مجموع ديون البلدية في موفى سنة 2017 ما قدره 1.523.226,460 دينار مقابل 1.415.828,340 دينار مجموع موارد العنوان الأول، وهو ما يعني تسجيل نسبة تداين في حدود 107,58 % وهي نسبة لئن انخفضت مقارنة بسنتي 2015 و2016 حيث كانت في حدود على التوالي 142,6 % و117,28 % فإنها تبقى مرتفعة مقارنة بالحدّ الأقصى الذي تولى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية[2] ضبطه في حدود 100 %. وتجدر الإشارة إلى أنّه تم سنة 2018 الشروع في تنفيذ توصيات المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 30 أكتوبر 2017 وكذلك منشور وزير الشؤون المحلية والبيئة عدد 4 بتاريخ 5 ديسمبر 2017، والمتمثلة في تحمل الدولة لديون البلدية تجاه المؤسسات العمومية بعنوان سنة 2016 وما قبلها بصفة كلية.

[1] الموارد الذاتية / موارد العنوان الأول = (موارد العنوان الأول – المناب من المال المشترك – منح ومساهمات الدولة في التسيير)/ موارد العنوان الأول.

[2] تقرير معد من قبل الصندوق المذكور حول منهجية الإعداد المالي للمخطط الاستثمار البلدي التشاركي.

وتشمل موارد العنوان الثاني الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة. ويبيّن الجدول الموالي توزيع موارد العنوان الثاني :

الجزء	المبلغ(بالدينار)	النسبة (%)
الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية	480.015,452	84,42
موارد الاقتراض	0	0
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	88.612,299	15,58
جملة موارد العنوان الثاني	**568.627,751**	**100**

2- الرقابة على تحصيل الموارد البلدية

بلغت نسبة إنجاز تقديرات موارد البلدية خلال سنة 2017 حوالي 84,9 % بخصوص العنوان الأول. وبلغت النسبة المذكورة 100 % بالنسبة للعنوان الثاني. ويبرز الجدول الموالي تفصيل نسب إنجاز تقديرات موارد البلدية:

البيان	التقديرات (بالدينار)	الإنجازات (بالدينار)	نسبة الإنجاز(%)
مجموع موارد العنوان الأول	**1.667.615,198**	**1.415.828,340**	**84,9**
المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة	330.000	**230.598,608**	69,88
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية	79.800	62.697,808	78,57
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء	166.000	98.389,400	59,27
مداخيل جبائية اعتيادية أخرى	0	0	0
مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	119.500	48.275,639	40,4
المداخيل المالية الاعتيادية	972.315,198	975.866,885	100,37
مجموع موارد العنوان الثاني	**568.627,751**	**568.627,751**	**100**
الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية	480.015,452	480.015,452	100
الموارد المتأتية من الإعتمادات المحالة	88.612,299	88.612,299	100

ويتبين من خلال الجدول السابق تواضع نسبة إنجاز تقديرات مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية حيث لم تتعدّ 41 %. ويفسّر ذلك أساسا بضعف نسبة استخلاص معينات الكراء نتيجة عدم حرص البلدية على اتخاذ الإجراءات الضرورية تجاه المتلددين في الخلاص.

ونصّ الفصل 5 من مجلة الجباية المحلية على ضرورة تحديد نسبة المعلوم على العقارات المبنية على أساس مستوى الخدمات المسداة، غير أنّ البلدية تولت تطبيق نسب لا تتوافق والمستوى الفعلي للخدمات بخصوص بعض الفصول. وفي هذا الصدد، تبيّن من خلال فحص جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية تطبيق نسب مختلفة بخصوص مساكن منتفعة بنفس الخدمات باعتبارها متواجدة في نفس الشارع أو النهج.

ولوحظ تأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك خلافا لمقتضيات الفصلين الأول و30 من مجلة الجباية المحلية اللذان نصّا على ضرورة انجاز عملية التثقيل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة حيث لم يتم تثقيل الجداول المذكورة إلاّ بتأخير في حدود 107 يوما. وساهم في هذا التأخير عدم إرسال الجداول المذكورة إلى أمانة المال الجهوية حال الانتهاء من إعدادها حيث لم يتم ذلك إلاّ بعد انقضاء 38 يوما. ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول	تاريخ إعداد الجدول من قبل البلدية	تاريخ الإرسال إلى أمانة المال الجهوية	تاريخ تثقيل جدول التحصيل	التأخير مقارنة بأجل 1 جانفي 2016 بحساب اليوم
جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية	26 ديسمبر 2016	7 فيفري 2017	17 أفريل 2017	107
جدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية	26 ديسمبر 2016	7 فيفري 2017	17 أفريل 2017	107

ويقتضي ضمان شفافية الحساب المالي إعداد جداول تحصيل تكميلية بخصوص العقارات غير المرسمة وإحالتها إلى القابض حتى يتسنى له إدراج المعاليم المحصلة عن طريق أذون وقتية ضمن الميزانية خلال نفس سنة استخلاصها، غير أنّ البلدية لم تتول إعداد جداول التحصيل التكميلية المذكورة وإحالتها إلى القابض خلال سنة 2017. ونتج عن ذلك إدراج خارج الميزانية لمعاليم مستخلصة خلال سنة 2017 عن طريق أذون وقتية بمبلغ 1.530,089 دينار دون تطبيقها بميزانية نفس السنة.

كما لوحظ عدم دقة البيانات المدرجة بجداول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية. ويتبيّن ذلك من خلال إدراج التوظيفات بعنوان الأراضي غير المبنية بجداول تحصيل المعلوم حسب عنوان الأرض عوضا عن عنوان مراسلة المطالب بالأداء وذلك خلافا لمنشور وزير الداخلية عدد 19 بتاريخ 28 مارس 2002 حول تنمية الموارد البلدية الذي حثّ على التنصيص ضمن جداول تحصيل المعاليم على البيانات التي من شأنها أن تساعد على سير الاستخلاص.

وفي ما يتعلق باستخلاص المعاليم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية، فقد نصّ الفصل 28 خامسا من مجلة المحاسبة العمومية على أن "يتولى المحاسب العمومي المكلف بالاستخلاص حال تعهده بالدين تبليغ إعلام للمدين يتضمن دعوته لخلاص جملة المبالغ المطلوبة"، إلاّ أنّ الإعلامات التي تم تبليغها خلال نفس سنة 2017 لم تتعدّ 9,67 %[3] و12,5 %[4] من جملة الفصول المثقلة على التوالي بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية.

وخلافا لمقتضيات المذكرة العامة للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص عدد 2 لسنة 2009 التي نصت على ضرورة "التعجيل بمباشرة إجراءات التتبع منذ منطلق السنة ودون انتظار تثقيل جداول التحصيل بالنسبة للمعلوم على العقارات المبنية خاصة"، لم يحرص قابض المالية محتسب البلدية على توجيه

[3] عدد الإعلامات/عدد الفصول : 3546/343 = 9,67 %.

[4] عدد الإعلامات/عدد الفصول : 120/15 = 12,5 %.

الإعلامات المذكورة منذ بداية السنة حيث تم تبليغ حوالي 74 % من الإعلامات إلى المطالبين بخلاص المعلوم على العقارات المبنية بداية من شهر جوان 2017.

وخلافا لمقتضيات الفصل 28 من مجلة المحاسبة العمومية الذي نص على أن المدين ينتفع بأجل 30 يوما تحتسب ابتداء من تاريخ تبليغ الإعلام لتسوية وضعيته وبانتهاء الأجل المذكور يتولى المحاسب تبليغ المدين السند التنفيذي، لوحظ أنه تم أحيانا بخصوص بعض الفصول المثقلة بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية الاقتصار على توجيه إعلامات دون المرور إلى المرحلة الجبرية رغم عدم استخلاص أي جزء من المبالغ المستوجبة.

وبرّر محتسب البلدية النقائص المتعلقة بإجراءات التتبع بوجود عدل خزينة مكلف بتتبع ديون الدولة و3 بلديات.

وتقتضي إجراءات الاستخلاص الجبرية ضرورة إجراء اعتراضات إدارية وعقل (تحفظية وتنفيذية) بخصوص الفصول التي لم يتم استخلاص المعاليم المستوجبة الخاصة بها رغم توجيه إنذارات بشأنها، إلاّ أنّ القابض محتسب البلدية لم يتقيد بذلك حيث اكتفى سنة 2017 بإجراء إعتراض إدراي واحد يتعلق بالمعلوم على العقارات المبنية. وجاء في رد محتسب البلدية أنّ ذلك راجع أساسا لعدم توفر أرقام بطاقات التعريف الوطنية على جداول التحصيل.

ونصّت الفقرة الأولى من الفصل 19 من مجلة الجباية المحلية على أنه "تستوجب المبالغ المثقلة لدى قباض المالية بعنوان المعلوم على العقارات المبنية خطية تساوي 0,75 % عن كل شهر تأخير أو جزء منه تحتسب ابتداء من غرة جانفي من السنة الموالية للسنة المستوجب بعنوان المعلوم"، إلاّ أنّ القابض محتسب البلدية لم يلتزم بذلك حيث لم يتول سنة 2017 تطبيق خطايا التأخير على المبالغ المستخلصة بعنوان المعلوم المذكور. وفي هذا الصدد، تم بخصوص عينة تتكون من 8 وصولات خلاص للمعلوم على العقارات المبنية تقدير المبالغ غير المستخلصة سنة 2017 بعنوان خطايا التأخير المستوجبة على المبالغ المثقلة بعنوان المعلوم المذكور بخصوص السنوات من 2008 إلى 2016 بمبلغ 347,796 دينار وهو ما يمثل حوالي 39 % من المبالغ المستخلصة في هذا الشأن.

وبخصوص المعلوم الخاص بالمؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية، تبيّن عدم إدراج ما لا يقل عن 175 مؤسسة ذات صبغة صناعية أو تجارية أو مهنية بجدول المراقبة المعدّ في الغرض خلال سنة 2017 وذلك من خلال مقارنة عدد المؤسسات المدرجة بالجدول المذكور مع قائمة المؤسسات المنتصبة ببلدية عين دراهم حسب مكتب مراقبة الأداءات بالجهة[5]. علما أنّه تمّت الإشارة إلى نفس الإخلال صلب التقارير المتعلق بالرقابة المالية على البلدية بعنوان تصرف سنتي 2015 و2016. وأفادت البلدية في ردّها أنها ستعمل "على تفادي مثل هذه الإخلالات".

[5] تضمن جدول التحصيل 300 مؤسسة وتضمن القائمة حسب مركز مراقبة الأداءات 475 مؤسسة.

كما تبيّن أنّ البلدية لم تتول إعداد جداول المراقبة بين الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والمبلغ المستخلص بهذا العنوان وهو ما لم يمكن من تطبيق مقتضيات منشور وزير الداخليّة عدد 19 والمؤرّخ في 28 مارس 2002 الذي استوجب إجراء مقارنة بين الحدّ الأدنى المطلوب وقيمة المعلوم على المؤسسات المستخلص فعليا بهدف تحديد الحالات التي تستوجب استخلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب. علما أنّه تمّت الإشارة إلى نفس الإخلال صلب التقرير المتعلق بالرقابة المالية على البلدية بعنوان تصرف سنة 2016.

وتم ضبط معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام "من طرف أصحاب المقاهي والمطاعم والنصبات وكل شخص يتعاطى نشاطا في إطار منشآت غير قارة" بمقتضى الفصل الأول من القرار البلدي عدد 99 بتاريخ 30 أوت 2016 في حدود 0,200 دينار للمتر المربع الواحد في اليوم، غير أنّ البلدية لم تحرص على تطبيق التعريفة المذكورة بخصوص كافة المنتفعين برخص في الإشغال الوقتي للملك العمومي البلدي. وتم تقدير الفارق بين المعلوم الواجب تطبيقه والمعلوم الموظف بخصوص 5 منتفعين برخصة إشغال وقتي في حدود 3.770 دينار سنة 2017، وهو ما يعادل قرابة 6 مرات المبلغ الموظف.

وبلغت جملة بقايا الاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2017 بعنوان مداخيل الأسواق اليومية والظرفية والأسبوعية ما قيمته 34.362,370 دينار. وتعلقت هذه البقايا بديون تجاه مستلزمي الأسواق اليومية والأسبوعية راجعة للفترة 2005-2017. ولم يتول قابض المالية محتسب البلدية بخصوص هذه الديون إجراء أي عمل قاطع للتقادم وذلك خلافا لمقتضيات الفصل 36 مكرر من مجلة المحاسبة العمومية. ونتج عن ذلك قابلية السقوط بالتقادم لديون راجعة لسنوات 2005 و2008 و2009 بمبالغ في حدود على التوالي 783,425 دينار و2.786,445 دينار و19.332,500 دينار وذلك عملا بأحكام الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية آنف الذكر والفصل 40 من القانون عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 30 ديسمبر 2011 المتعلق بقانون المالية لسنة 2012. كما لم تتول البلدية تقديم ما يفيد رفع دعاوى قضائية ضد المطالبين بالديون المذكورة.

كما لم يتم إجراء أي عمل قاطع للتقادم بخصوص ديون بعنوان لزمة معلوم الذبح بمبلغ 5.455 دينار راجعة إلى سنة 2009 وما قبلها وذلك خلافا لمقتضيات الفصل 36 مكرر من مجلة المحاسبة العمومية. ونتج عن ذلك قابلية سقوط الديون المذكورة بالتقادم عملا بأحكام الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية آنف الذكر والفصل 40 من القانون عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 30 ديسمبر 2011 المتعلق بقانون المالية لسنة 2012. كما لم تتول البلدية تقديم ما يفيد رفع دعاوى قضائية في الغرض.

ولوحظ عدم الحرص على اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المتلددين في خلاص معينات الكراء. وفي هذا الصدد، بلغت بقايا الاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2017 بعنوان معينات كراء محلات معدّة لأنشطة تجارية أو مهنية أو سكنية لجملة 83 متسوغا حوالي 130,924 أ.د منها 43,3 أ.د تتعلق بعدد 13 متسوغين لم يتم اتخاذ أي إجراء في شأنهم (توجيه تنبيه أو رفع قضية)، وذلك رغم أنّ ديونهم تعلقت بعدم خلاص معينات كراء لمدة تراوحت بين حوالي سنة واحدة و17 سنة.

ولم تتول البلدية سنة 2017 إبرام اتفاقيات لرفع الفضلات غير المنزلية بمقابل مع المحلات التجارية والصناعية والمهنية المنتصبة بالمجال الترابي البلدي والبالغ عددها 300 مؤسسة[6] وذلك خلافا لمقتضيات الفصل 93 من مجلة الجباية المحلية. ونتج عن ذلك عدم استخلاص أي مبلغ بعنوان معلوم رفع الفضلات المتأتية من الأنشطة المذكورة. علما أنّ البلدية تولت ضبط قيمة المعلوم المذكور بمبلغ 15 دينار للحمولة الواحدة وذلك بمقتضى القرار البلدي عدد 98 المؤرخ في 30 أوت 2016.

الجزء الثاني: الرقابة على النفقات

1- التحاليل المتعلقة بالنفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 1.313.326,770 دينار سنة 2017 منها 73,15 % نفقات تأجير عمومي و23,95 % نفقات وسائل المصالح.

أمّا نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 243.244,721 دينار خلال نفس السنة منها 79,29 % تعلقت بالاستثمارات المباشرة و17,35 % نفقات مسددة من الإعتمادات المحالة.

ويبرز الجدول الموالي النفقات المنجزة مقارنة بالتقديرات بالنسبة للعنوانين الأول والثاني.

البيان	المبلغ بالدينار
نفقات العنوان الأول	
التقديرات	1.667.615,198
الإنجازات	1.313.326,770
نسبة الإنجاز(%)	**78,75**
نفقات العنوان الثاني	
التقديرات	568.627,751
الإنجازات	243.244,721
نسبة الإنجاز(%)	**42,78**

2- الملاحظات المتعلّقة بنفقات العنوان الأول

نصّ الفصل 31 من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة على أنه "يحجّر على آمري صرف ميزانيات الجماعات المحلية المجهزة بالمنظومة المعلوماتية المخصصة للتصرف في النفقات عند تنفيذ الميزانية استعمال أذون التزود اليدوية"، غير أنّ البلدية تولت بتاريخ 31 جويلية 2017 إصدار إذن تزود عدد 86 بمبلغ 601,484 دينار متعلق باقتناء زيوت من منظومة أدب على سبيل التسوية بعد إصدار الفاتورة بتاريخ 6 جانفي 2017. وجاء في رد البلدية أنها تولت إصدار إذن تزود يدوي لتغطية نفقة طارئة.

[6] حسب جدول تحصيل المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية.

ولوحظ أنّ البلدية لم تحرص على احترام آجال دفع المبالغ المستحقة بعنوان استهلاك الماء والكهرباء والاتصالات المحددة من قبل المزودين بالفواتير الموجهة في الغرض إلى البلدية. وقد تراوح التأخير المسجل في هذا الشأن بين 127 و289 يوما. وتدعى البلدية إلى مزيد الحرص على تسديد نفقاتها في الآجال.

وتقتضي قواعد حسن التصرف ضرورة التنصيص على البيانات المتعلقة بالسيارات والمعدات التي يتم إصلاحها بأذون التزود والفواتير الخاصة بها، إلاّ أنّ البلدية لم تحرص أحيانا على إدراج الأرقام الإدارية لوسائل النقل المعنية بالفواتير عند إصلاحها أو صيانتها. ويبرز الجدول الموالي أمثلة في الغرض:

الأمر بالصرف		الفاتورة			
العدد	التاريخ	العدد	التاريخ	المبلغ بالدينار	الموضوع
6	2017/3/30	1	2017/3/30	80	تصليح عجلات
7	2017/3/30	2	2017/3/30	171	تصليح عجلات
100	2017/8/28	-	2017/8/26	82	تصليح جرار
104	2017/8/31	3	2017/8/31	245	تصليح عجلات
122	2017/11/3	-	2017/11/2	40	تصليح جرار
123	2017/11/3	-	2017/11/3	80	تصليح جرار

وتدعى البلدية إلى تلافي الإخلال المذكور لضمان حسن متابعة كلفة صيانة وسائل النقل ومزيد التحكم فيها.

ونصّ الفصل 6 من الأمر 2509 لسنة 1998 المؤرخ في 18 ديسمبر 1998 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك عملة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية على أن تمنح الإدارة لعملتها لباس الشغل في غرة ماي من كل عام، إلاّ أن البلدية لم تتول إعداد طلب تزود في الغرض إلاّ بتاريخ 9 جوان 2017 مما يجعل فترة التأخير في تمتيع عملة البلدية باللباس المذكور لا تقل عن 40 يوما. وتدعى البلدية إلى الحرص على تمتيع عملتها بلباس الشغل في الآجال الترتيبية بما يضمن جانبي الوقاية والسلامة المهنية.

3- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الثاني

لم تتجاوز نسبة استهلاك اعتمادات العنوان الثاني 43 % حيث بلغت جملة النفقات المأذون بصرفها 243.244,721 دينار خلال سنة 2017 من جملة اعتمادات مرسمة في حدود 568.627,751 دينار. ويذكر أنّ نسبة استهلاك اعتمادات الجزئين الثالث والخامس المتعلقين على التوالي بنفقات التنمية والنفقات المسددة من الإعتمادات المحالة لم تتجاوز على التوالي 42 % و48 %. علما أنه لم يتم خلال سنة 2017 تأدية أي نفقة في إطار صفقة.

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلدية عين دراهم
عدد 3840

من رئيسة بلدية عين دراهم

إلى

السيد:رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات

بجندوبة

الموضوع: حول الإجابة على تقرير الرقابة المالية على بلدية عين دراهم لسنة 2017.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإيضاحات حول النقائص المبينة بالتقرير المتعلق بالرقابة المالية على بلدية عين دراهم في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية:

- **الموارد:**

❖ **عدم تطابق نسب مختلفة بخصوص مساكن منتفعة بنفس الخدمات:** تم تطبيق نسب لا تتوافق والمستوى الفعلي للخدمات وذلك على أساس المساحات المختلفة .

❖ **التأخير في تثقيل جداول التحصيل للعقارات المبنية والغير المبنية:** تقوم البلدية كل آخر سنة بإعداد جداول التحصيل وإرسالها إلى القباضة المالية قبل موفى ديسمبر من نفس السنة إلا أنّ عملية التثقيل من مشمولات السيد قابض المالية محتسب البلدية الذي يتولى إرسالها إلى أمانة المال الجهوية.

❖ **عدم إعداد جداول تحصيل تكميلية بخصوص العقارات غير المرسمة:** تمّ إعداد جداول التحصيل التكميلية للعقارات المبنية والغير المبنية وإرسالها إلى القباضة المالية حتى يتسنى له إدراج المعاليم المحصلة عن طريق أذون وقتية.

❖ **عدم تبليغ الاعلامات:** في ما يتعلق بإستخلاص المعاليم على العقارات المبنية والاراضي غير المبنية يتم إعداد الإعلامات وإرسالها إلى القباضة المالية وهي من مشمولاتها.

❖ **عدم المرور إلى المرحلة الجبرية لاستخلاص الفصول المثقلة بجدول تحصيل العقارات المبنية:** إجراءات الإستخلاص الجبرية من مشمولات القباضة المالية.

❖ **عدم تطبيق خطايا التأخير على المبالغ المستخلصة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية:** من مشمولات القباضة المالية.

❖ **عدم تحيين جداول المراقبة الخاص بالمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية:** تمّ تحيين الزمام المتعلّق بهذا المعلوم خلال الإحصاء العشري وستعمل البلدية على تفادي مثل هذه الاخلالات .

❖ **عدم تطبيق معلوم رخصة إشغال الطريق العام لتعاطي بعض المهن:** تمّ تطبيقها في البداية من طرف أصحاب المقاهي والمطاعم أما النصبان وكل شخص يتعاطى نشاط في إطار منشآت غير قارة سيتم عرضها على أنظار المجلس البلدي للتداول فيها.

❖ **عدم إتخاذ إجراءات ضدّ المتلددين في خلاص معينات الكراء:** لقد تم تدارك هذا الوضع في السنة الحالية 2018 إذ قامت البلدية بالإجراءات الودية مع المتسوغين وذلك بالتنبيه عليهم في مرحلة أولى و سعت في عديد المرات للإجتماع بهم لإيجاد الحلول قصد تسوية وضعيتهم المالية تجاه البلدية.

ثم القيام في مرحلة ثانية بالإجراءات القانونية المتمثلة في التنبيه عليهم عن طريق عدل منفذ ثم رفع قضايا في الغرض حسب ما تبينه المصاحيب المرفقة.

أما في ما يتعلق بوضعية المتسوغ للمحل التجاري الكائن بشارع الشهداء صالح عرفاوي فإنه قد تم طرح الديون المتخلدة بذمته والمقدرة ب 7.509.600د علما وأنه قام بتسديد مبلغ 2.268 د للفترة الممتدة من جانفي 2008 إلى ديسمبر 2010 والمدرجة خارج الميزان بالقباضة المالية .

أما بالنسبة لبقية المتسوغين فسيتم مدكم بكشف محين في خلاص معينات الكراء المتخلد بذمتهم.

- ***النفقـــــات:***

✓ **نفقات العنوان الأول:**

❖ **إستعمال أذون التزود الوقتية:** إقتضت إستعمال أذون التزود اليدوية وذلك لتغطية مصاريف طارئة.

❖ **تجاوز الاعتمادات المرسمة بالميزانية:** تم تجاوز الاعتمادات ذلك ناتج عن مصاريف طارئة

❖ **عدم إحترام آجال دفع المبالغ المستحقة بعنوان إستهلاك الماء والكهرباء والإتصالات:** يتم الخلاص في الإبان حين توفر السيولة اللازمة.

❖ **عدم إدراج الأرقام الإدارية لوسائل النقل بالفواتير عند إصلاحها:** سيتم التنصيص عليها في الفواتير القادمة.

✓ **نفقات العنوان الثاني:**

تبعا للملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الثاني الخاصة بإستهلاك الجزئين الثالث والخامس المتعلقين بنفقات التنمية والنفقات المسددة من الإعتمادات المحالة التي لم يتم صرفها أتشرف بإعلامكم أنّه بسبب تعطل الإجراءات الإدارية.

أفدتكـم بذلك، والســـــلام.

عين دراهـم في 26 ديسمبر 2018

رئيســة البلديـــة

رئيسة البلدية

نادية المازني

عين دراهم في2018/12/26

من قابض المالية بعين دراهم

الى السيد رئيس الغرفة الجهوية للمحاسبات بجندوبة

الموضوع: إجابة على التقرير الأولي المتعلق بالرقابة المالية على بلدية عين دراهم في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

تحية طيبة،

أعلم سيادتكم أن سنة 2017 خارجة عن فترة تصرفي حيث باشرت في 2018/10/04

لكن في إطار الاستمرارية سأحاول الإجابة عن أهم الملاحظات بمسك حسابية بلدية عين دراهم.

بالنسبة للاستخلاصات يوجد عدل خزينة واحد مكلف بتبليغ إجراءات التتبع للدولة الخطايا والعقوبات المالية وعدد 03 بلديات.

أما بالنسبة لعدم التبليغ اعتراضات بنكية فيعود أساسا لعدم ذكر رقم بطاقة تعريف المطالب بالأداء بزمام العقارات المبنية والغير مبنية وعدم تمكن عدل الخزينة من التحصل عليها من قبل المدين لتلدد أكثرهم.

تقبلوا سيادتكم فائق التحية والسلام.

القابض

26 ديسمبر 2018

وزارة الاقتصاد والمالية
القباضة المالية
معتمدية دراهم
Recette des Finances
Ain-Draham

2018 26
419